



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Role of Financial Capability Indicators in Mitigating Financial Fragility: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks

Ammar Mustafa Mahmoud*, **Jamal Hadash Mohammed**

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

Financial capability, financial fragility,
Iraqi commercial banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	28 Feb. 2026
Received in revised form	11 Mar. 2026
Accepted	11 Mar. 2026
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ammar Mustafa Mahmoud

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: This study aims to measure and examine the role of financial capability indicators in mitigating financial fragility among Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2015–2024), based on a purposive sample of (10) commercial banks. The study is grounded in the premise that financial capability represents a fundamental basis for supporting bank soundness and enhancing the robustness of its financial position, given its association with the efficiency of asset and liability management, the adequacy of the financing structure, and the bank's ability to direct credit in a manner consistent with the requirements of liquidity, risk, stability, and the quality of asset allocation. From this perspective, the study addressed the relationship between financial capability and financial fragility as a relationship that reflects the bank's ability to limit areas of financial weakness and reduce the probability of exposure to imbalances that may threaten its stability. The results showed a significant inverse effect of financial capability on mitigating financial fragility in the long run, and the error correction term (COINTEQ) confirmed that short-run deviations are corrected gradually and return to the long-run equilibrium path. The main recommendations emphasized the need to strengthen financial capability by improving the efficiency of asset allocation, restructuring portfolios towards higher-quality allocations while taking the degree of risk into consideration, regulating the financing mix, and directing credit towards projects that support financial stability and mitigate fragility.

دور مؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية

جمال هداش محمد

عمار مصطفى محمود

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل دور مؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية لدى المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2015-2024)، بالاعتماد على عينة قصدية مكونة من (10) مصارف تجارية. وينطلق البحث من أن القدرة المالية تمثل قاعدة أساسية في دعم متانة المصرف وتعزيز سلامة مركزه المالي، لارتباطها بكفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات، وملاءمة هيكل التمويل، وقدرة المصرف على توجيه الائتمان بما ينسجم مع متطلبات السيولة والمخاطرة والاستقرار وجودة التوظيف. ومن هذا المنطلق، تناول البحث العلاقة بين القدرة المالية والهشاشة المالية بوصفها علاقة تعكس مدى قدرة المصرف على الحد من مواطن الضعف المالي وتقليص احتمالات التعرض للاختلالات التي قد تهدد استقراره. وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي عكسيا للقدرة المالية في خفض الهشاشة المالية في الأجل الطويل، وأكد (COINTEQ) أن الانحرافات قصيرة الأجل تصحح تدريجيا وتعود إلى مسار التوازن طويل الأجل. كما جاءت أهم التوصيات بضرورة تعزيز القدرة المالية عبر تحسين كفاءة توظيف الموجودات، وإعادة هيكلة المحافظ نحو توظيفات أعلى جودة مع مراعاة درجة المخاطرة، وضبط مزيج التمويل وتوجيه الائتمان نحو المشاريع التي تدعم الاستقرار المالي وتخفف الهشاشة.

الكلمات المفتاحية: القدرة المالية، الهشاشة المالية، المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **المقدمة:** يشهد القطاع المصرفي العراقي تحديات متزايدة تفرض على المصارف التجارية تعزيز قدرتها المالية بوصفها ركيزة أساسية للحفاظ على التوازن المالي والحد من احتمالات التعرض للهشاشة. وفي هذا السياق، يتناول البحث مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم في تفسير مستوى الهشاشة المالية والكشف عن طبيعة تأثيرها على استقرار المصارف المبحوثة، انطلاقاً من أن قوة المركز المالي لا تتحدد بمؤشر منفرد، بل بمحصلة متكاملة تعكس كفاءة إدارة رأس المال والسيولة والعائد ومستوى التوظيف الائتماني. ولغرض الوصول إلى نتائج تطبيقية دقيقة، اعتمد البحث على بيانات عينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2015-2024)، مع توظيف أدوات قياس وتحليل كمية ملائمة لبيان اتجاه العلاقة بين القدرة المالية والهشاشة المالية، وبما يوفر أساساً علمياً يدعم تشخيص مواطن الضعف وتعزيز مسارات الاستقرار المالي ضمن بيئة الدراسة.

2. **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في أن أغلب الدراسات السابقة قد تناولت القدرة المالية والهشاشة المالية ضمن أطر تحليلية جزئية لم تكشف بصورة واضحة عن مدى الترابط بينهما، كما أن الدراسات المحلية في البيئة العراقية لم تمنح الاهتمام الكافي لتحليل الدور الذي تؤديه مؤشرات القدرة المالية، ولا سيما كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وهامش سعر الفائدة الصافي، وحجم التسهيلات

الائتمانية، في الحد من الهشاشة المالية لدى المصارف التجارية. وعليه، تتجسد الفجوة البحثية في محدودية البحوث التطبيقية المحلية التي تناولت هذه المؤشرات بوصفها محددات مالية مؤثرة في متانة المصرف واستقراره المالي وقدرته على تقليص مواطن الضعف المالي والتصدي للآزمات. ومن ثم، يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل دور مؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية لدى المصارف التجارية العراقية المبحوثة. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

❖ ما هو دور مؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية للمصارف المبحوثة؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- أ. هل تؤثر نسبة كفاية رأس المالي في الحد من الهشاشة المالية؟
 - ب. ما هو تأثير نسبة تغطية السيولة في الحد من الهشاشة المالية؟
 - ج. هل يسهم هامش سعر الفائدة الصافي في تقليل الهشاشة المالية؟
 - د. هل يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية في مستوى الهشاشة المالية؟
3. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من كونه يتناول موضوع بالغ الأهمية يربط بين مؤشرات القدرة المالية من جهة والهشاشة المالية من جهة ثانية في المصارف التجارية العراقية، فضلاً عن بيان دور هذه المؤشرات في خفض مستويات الهشاشة وتعزيز الاستقرار المالي في بيئة تتسم بالتقلب وعدم اليقين. كما إن اعتمادها مؤشرات قياس كمية واضحة وبناء مؤشرات مركبة للقدرة المالية وتوظيف نموذج (Zmijewski) للهشاشة يوفر إطاراً تحليلياً قابلاً للتطبيق ويتيح المقارنة بين المصارف المبحوثة، كما ستضيف النتائج والتوصيات قيمة علمية للبحث الأكاديمي وتدعم إدارات المصارف والجهات الرقابية، ولا سيما البنك المركزي العراقي، في تشخيص مواطن الضعف وتطوير أدوات إنذار مبكر وتحسين قرارات السيولة ورأس المال وتوجيه الائتمان بشكل يحد من الهشاشة.
4. أهداف البحث: ينطلق هدف البحث من الهدف الرئيس الآتي: قياس وتحليل أثر مؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية لدى المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2015-2024). ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية:
- أ. قياس وتحليل أثر كفاية رأس المالي في الحد من الهشاشة المالية لدى المصارف المبحوثة.
 - ب. قياس وتحليل أثر نسبة تغطية السيولة في خفض الهشاشة المالية وتعزيز قدرة المصرف.
 - ج. قياس وتحليل أثر هامش سعر الفائدة الصافي في تقليل الهشاشة المالية عبر دعم الربحية التشغيلية للمصرف.
 - د. قياس وتحليل أثر حجم التسهيلات الائتمانية في مستوى الهشاشة المالية بما يعكس درجة المخاطر الائتمانية واستقرار المركز المالي للمصرف.
5. فرضيات البحث: اعتمدت البحث الفرضية الرئيسة الآتية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية. وتنبتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:
- أ. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال في الحد من الهشاشة المالية.
 - ب. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة في الحد من الهشاشة المالية.
 - ج. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لهامش سعر الفائدة الصافي في الحد من الهشاشة المالية.
 - د. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لحجم التسهيلات الائتمانية في الحد من الهشاشة المالية.
6. منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل العلاقة بين مؤشرات القدرة المالية والهشاشة المالية المقاسة باستخدام نموذج (Zmijewski) كمقياس رئيس للهشاشة المالية. وقد استند

في التحليل إلى البيانات المالية السنوية لمجموعة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك خلال مدة زمنية محددة، بهدف الوصول إلى استنتاجات كمية مدعومة بالنماذج الإحصائية.

7. مجتمع وعينة البحث: يتكون من جميع المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (22) مصرفاً وذلك وفقاً للتقرير الإحصائي الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة (2024). وتم اختيار عينة قصدية مكونة من (10) مصار تجارية استناداً إلى توفر بيانات مالية سنوية كاملة خلال مدة البحث، وبما يحقق أهداف البحث في تقييم العلاقة بين مؤشرات القدرة المالية والهشاشة المالية.

8. حدود البحث

أ. الحدود المكانية: وتنحصر في المصارف التجارية العراقية، بعدها البيئة المستهدفة لتحليل العلاقة بين القدرة المالية والهشاشة المالية.

ب. الحدود الزمانية: تغطي المدة الممتدة من عام (2015-2024).

9. مراجعة الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين بعض المؤشرات المالية والهشاشة المالية من زوايا متعددة، إذ ركزت دراسة (هاني، 2018) على أثر نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر في الأداء المالي للمصارف، واستنتج أن تشديد متطلبات السيولة والتمويل المستقر قد ينعكس سلباً على بعض مؤشرات الأداء المالي، ولا سيما العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، وهو ما يبرز وجود مفاضلة بين السلامة والسيولة من جهة والربحية من جهة أخرى.

في المقابل، تناولت دراسة (Hasman, 2023) الهشاشة المالية من جانب أوسع، إذ بينت أن ضعف بعض المصارف لا يبقى محصوراً داخلها، بل قد ينتقل إلى مصارف أخرى عبر الروابط المالية المشتركة، مما يهدد الاستقرار المالي. كما أوضحت أن التدخل الحكومي يمكن أن يسهم في الحد من هذه المخاطر ودعم استقرار النظام المصرفي.

وفي اتجاه مغاير جزئياً، تناولت دراسة (أسيل وأحمد، 2024) دور التكنولوجيا المالية في الحد من آثار الهشاشة المالية في المصارف العراقية، إلا أن نتائجها لم تؤيد وجود أثر معنوي لهذا المتغير في تقليص الهشاشة، إذ ظل أثره ضعيفاً ومحدوداً، الأمر الذي يدل على أن عملية الحد من الهشاشة لا تتحقق بمجرد تبني أدوات حديثة ما لم تقترن ببيئة تشغيلية وتقنية ملائمة.

ومن زاوية أخرى، اتفقت دراسة (Kryvoshlyk, 2024) مع التوجه الذي يمنح القدرة المالية دوراً أساسياً في دعم الاستقرار، إذ بينت أن الموارد المالية ورأس المال والالتزامات تمثل مكونات حاسمة في بناء القدرة المالية وتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في المؤسسات التأمينية، وهو ما يدعم منطق الربط بين قوة الموارد المالية وبين الاستقرار المؤسسي.

المبحث الثاني: الإطار النظري

1. مفهوم القدرة المالية: تظهر القدرة المالية عندما تكون المؤسسة المالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة وطويلة الأجل وتقديم مختلف الخدمات، مع امتلاكها مرونة تمكنها من التوسع والمنافسة في الأسواق، وهي مفهوم حديث نسبياً ظهر في تسعينيات القرن الماضي مع تصاعد الحاجة إلى تقييم الأوضاع المالية والاقتصادية، ويتجاوز هذا المفهوم حدود المعرفة المالية ليشمل مزيجاً من المهارات والمواقف والسلوكيات التي تعكس كفاءة إدارة الموارد المالية والبشرية في اتخاذ قرارات

رشيدة بما يدعم الاستقرار المالي ويخفض المخاطر. وقد عرفها (Scott, et al., 2018: 392) بأنها أوسع من الثقافة المالية لأنها لا تقتصر على الفهم النظري، بل تمتد إلى الممارسات الفعلية والاتجاهات التي تمكن الجهات المعنية من الإيفاء بالالتزامات وتقديم الخدمات ورفع مستوى الأداء، بينما عرفها (Nourallah, et al., 2024: 3) بأنها المعرفة والمواقف والمهارات والسلوكيات المرتبطة بإدارة الموارد وفهم اختيار الخدمات المالية الملائمة للاحتياجات، بما يعكس دور الخبرة والالتزام بالتعليمات والضوابط الرسمية في تعزيز القدرة المالية.

في ضوء المفاهيم السابقة، يعرف الباحث القدرة المالية بأنها قدرة الأفراد والمؤسسات على تعبئة الموارد المالية والبشرية وتوظيفها بكفاءة ومرونة بما يدعم الاستقرار ويخفض المخاطر، ويعزز النمو والابتكار عبر توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل، ويشمل ذلك امتلاك الأفراد المعرفة والمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، والوفاء بالالتزامات، والتكيف مع المتغيرات المالية والاجتماعية، بما يعزز الاستقلالية في إدارة الشؤون المالية.

2. **أهمية القدرة المالية:** إن القدرة المالية ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية لأنها تعبر عن كفاءة توظيف الموارد وتدعيم المرونة التشغيلية والتمويلية بما ينعكس إيجابياً على الأداء الكلي، وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص أهميتها بالنقاط الآتية (Birkenmaier, et al., 2022: 655)، (Xiao, 2022: 4):

أ. تمكين المصرف استراتيجياً من إدارة موارده المادية والبشرية والمالية بكفاءة بما يعزز الأداء والقدرة التنافسية ويحسن جودة الأعمال ويقلص نقاط الضعف ويدعم النمو وتطوير الخدمات
ب. تعد مفهوماً ملاماً يتجاوز المعنى المالي التقليدي لكونها تضم المعارف والمهارات والممارسات التي ترفع كفاءة إدارة الموارد داخل المؤسسات المالية ولا سيما المصارف
ج. ترتبط تنميتها بتعزيز الاستقرار واستمرارية الأعمال، خصوصاً في الاقتصادات الناشئة ذات القيود البنوية والتمويلية وضعف التنويع الاقتصادي.

د. تتكامل مع الثقافة المالية والسلوك المالي لتشكل إطاراً يوجه حسن التدبير المالي فردياً عبر الادخار والإنفاق والاستثمار، ومؤسسياً عبر السياسات وآليات الحوكمة

هـ. تعزز إدارة الموارد بمختلف أنواعها، وتوحيد توجه القرارات التمويلية داخل المؤسسة، بما يعزز قوة المركز المالي للمصرف التجاري وبقية المؤسسات المالية الأخرى

3. **محددات القدرة المالية:** أشارت الأدبيات السابقة إلى أن القدرة المالية تتأثر بمحددات داخلية ترتبط بالقرارات والسياسات الإدارية داخل المصارف، وأخرى خارجية ناتجة عن البيئة الاقتصادية والسوقية والرقابية، وتنعكس مجتمعة على كفاءة الأداء والمرونة المالية. وتنقسم هذه المحددات على:

أ. **العوامل الداخلية:** وتشمل الآتي: (مرهج، وآخرون، 2014: 335)، (حسون، وخلف، 2021: 302):
❖ **الهيكل التنظيمي:** والذي من خلاله يتم تقسيم المهام والمسؤوليات المالية ويوجه القرارات وتخصيص الموارد ويساعد في تصحيح الانحرافات ومعالجة القصور.

❖ **التكنولوجيا المالية:** إذ تسهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز إدارة المخاطر بما يدعم الربحية والأداء المالي.

❖ **الحجم:** قد يرفع القدرة المالية عبر وفورات الحجم وتوفر الخبرات، وقد يضعفها عند تعقيد الإدارة وتشابك العمليات المالية والتشغيلية.

❖ **هيكل الودائع:** إذ تسهم ودائع التوفير والأجل في منح مرونة توظيف أعلى، لكنها قد تزيد كلفة الأموال مقارنة بالودائع تحت الطلب.

❖ **توظيف الموارد وخبرة العاملين:** تسهم كفاءة تخصيص الموارد المالية نحو القروض والأوراق المالية، مقرونة بخبرة الكوادر العاملة، في تحسين جودة القرارات التمويلية والاستثمارية وتعزيز توليد العوائد، وهذا بدوره يدعم الربحية ويعظم قيمة المساهمين.

ب. **العوامل الخارجية:** وتشمل ما يأتي (Khan, et al., 2018: 9): (Azzabi & Lahrichi, 2023: 31-33)

❖ **هيكل السوق:** وعني درجة تركيز القطاع المصرفي وشدة المنافسة فيه، فارتفاع التركيز يزيد القوة السوقية للمصارف الكبرى، بينما ارتفاع المنافسة يضعف هامش الربح.

❖ **نهج المصارف:** يتمثل في سياسات التسعير والاستراتيجية التنافسية المتبعة، ولا سيما تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والعمولات، بما يحدد قدرة المصرف على توليد أرباح مستقرة.

❖ **المنافسة:** قد ترفع الكفاءة وتحسن الجودة وتدفع إلى الابتكار، لكنها قد تزيد المخاطر إذا في حال لجوء بعض المصارف إلى تسعير عدواني أو توسع ائتماني غير مدروس.

❖ **الأوضاع الاقتصادية والتضخم:** إذ إن الأزمات والتضخم تؤثر في الطلب على الائتمان وجودة الموجودات وكلفة الأموال، وقد يكون أثرها إيجابياً أو سلبياً تبعاً للوضع السائد والسياسة المتبعة وقدرة المصارف على إدارة المخاطر.

❖ **الرقابة والتشريعات:** إن فاعلية الجهات الرقابية ووضوح القوانين والمعايير ودرجة الانفتاح الاقتصادي تحدد درجة الامتثال للقطاع المستهدف، وتؤثر في كلفة الامتثال وفرص التوسع ومستوى الاستقرار المالي.

4. **مؤشرات القدرة المالية:** تعد النسب المالية أدوات كمية فعالة في تقييم سلامة المصارف واستقرارها، كما تعد بمثابة أدوات إنذار مبكر لرصد المخاطر والحد من حالات عدم الوفاء بالالتزامات (العزاني، 2024: 36-37). الآتي المؤشرات المعتمدة:

أ. **نسبة كفاية رأس المال (CAR):** هي نسبة تقيس مدى قدرة المصرف على تغطية الخسائر غير المتوقعة، من خلال مقارنة رأس المال بإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، وبذلك تعكس متانة القاعدة الرأسمالية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف (عوض، 2021: 607). وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \times 100\% \dots \dots \dots 1$$

ب. **نسبة تغطية السيولة (LCR):** هي مؤشر رقابي يعكس قدرة المصرف على مواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل عبر الاحتفاظ بموجودات سائلة عالية الجودة تستخدم لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال (30) يوماً (Chawwa, 2021: 327). ويمكن حسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الموجودات عالية السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \times 100\% \dots \dots \dots 2$$

ج. **هامش سعر الفائدة الصافي (NIM):** هو مؤشر يقيس نسبة صافي إيرادات الفوائد إلى إجمالي الموجودات المدرة للفائدة، بما يعكس كفاءة المصرف في توظيف موجوداته المدرة للفائدة وتوليد دخل صافي ناتج عن أنشطته الأساسية (محمد وجواد، 2020: 204). وبالإمكان حسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{هامش سعر الفائدة الصافي} = \frac{\text{صافي إيرادات الفوائد}}{\text{إجمالي الموجودات المدرة للفوائد}} \times 100\% \dots \dots \dots 3$$

إذ إن: صافي إيرادات الفوائد = (إيرادات الفوائد - مصروفات الفوائد).

د. نسبة الائتمان إلى الودائع (LDR): هو عبارة عن مؤشر يقيس مستوى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل القروض، وتعد مؤشراً مباشراً على سياسة التوظيف المتعمدة ومقياساً لمخاطر السيولة، إذ إن ارتفاعها قد يزيد ضغط السيولة، بينما انخفاضها قد يشير إلى ضعف توظيف الموارد المتاحة (Karadayi, 2023: 33). وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الائتمان المصرفي} = \frac{\text{اجمالي القروض والذمم المدينة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\% \dots \dots 4$$

5. مفهوم الهشاشة المالية: توصف الهشاشة المالية كحالة من الضعف البنوي تجعل المصارف عرضة لعدم الاستقرار والازمات المالية المختلفة، وقد تمت الإشارة إليها في الأدبيات الحديثة بعدها نتاجاً مباشراً للاختلالات المالية العالمية وتحديات التمويل، وينشأ هذا الضعف غالباً عن عدم مقدرة الوسطاء الماليين عن توفير التمويل الكافي للأنشطة الاستثمارية، وهو ما يسهم في تصاعد احتمالات الأزمات النظامية (Breckenfelder & Ivashina, 2023: 5). ويعد (Minsky) أول من استخدم مصطلح الهشاشة المالية لوصف حالة من الضعف القوية أمام الصدمات الخارجية وتكرار الأزمات المالية (علي، وعباس، 2022: 430). وفي المصارف التجارية، تتولد الهشاشة نتيجة ارتفاع مستويات الرفع المالي وضعف السيولة وتراجع الكفاءة التمويلية، مما يضعف قدرتها على القيام بدورها المتمثل بالوساطة المالية ويزيد احتمالات التعثر والإفلاس (Porcellacchia & Sheedy, 2023: 2). وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث الهشاشة المالية: بأنها حالة ضعف هيكلية تصيب النظام المالي ومؤسساته، وتظهر عندما تعجز الموارد المتاحة من (الدخل، الموجودات السائلة، رأس المال) عن تغطية الالتزامات المرتبة على المصرف، ويكون المصرف في هذه الحالة أكثر عرضة للتقلبات والأزمات، إذ تعكس اختلالاً داخلياً مثل الإفراط في عمليات الرفع المالي أو ضعف الإدارة التشغيلية، أو اختلالاً خارجياً ناتجاً عن صدمة خارجية غير متوقعة.

6. قياس الهشاشة المالية: تتعدد الأدوات والنماذج والمؤشرات المالية المستخدمة في قياس الهشاشة، وتختلف فيما بينها بحسب المنهجية، إذ تشمل نماذج كمية تعتمد مؤشرات محددة بأوزان ثابتة، وأخرى وصفية لا تستند إلى نموذج قياسي موحد. ومن أبرز هذه النماذج:

نموذج (Zmijewski): هو نموذج يستخدم لقياس التعثر المالي للمؤسسات المصرفية، ابتكره الباحث الأمريكي من أصول بولندية (Mark E. Zmijewski) وهو باحث متخصص بالمحاسبة والمالية، هذا ويعد النموذج من النماذج المهمة جداً في التنبؤ بالهشاشة المالية، وبشكل خاص في القطاع المصرفي، إذ اعتمد الباحث في نمودجه على أسلوب التحليل الاحتمالي (Probit Analysis)، إذ قام بدراسة (40) شركة متعثرة و(800) شركة غير متعثرة، وتوصل بعدها إلى صياغة نموذج للتنبؤ باحتمالية الإفلاس التي يتعرض الجهاز المصرفي، من خلال الاعتماد على ثلاث متغيرات أساسية هي (الربحية، المديونية، والسيولة)، تقع ضمن معادلة لها أوزان علمية محددة، وكما يأتي (Hariyani & Sujianto, 2018:15-16):

Zmijewski X – score:

$$X = -4.3 - 4.5X_1 + 5.7 X_2 + 0.004X_3 \dots \dots 5$$

إذ إن المعدلة تعكس تأثير الربحية والسيولة في خفض احتمال التعثر عبر معاملاتها السالبة، مقابل دور المديونية في زيادة الهشاشة من خلال معاملها الموجب، ويعد النموذج أداة كمية فعالة لتقييم الوضع المالي اعتماداً على توازن هذه المتغيرات الثلاثة، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (1): مكونات نموذج (Zmijewski) وأوزانه النسبية

المعامل	المؤشر	وزنه النسبي	نتيجة المعادلة $\times$ الوزن
X1	صافي الربح $\div$ إجمالي الموجودات (ROA)	-4.5	$\times \times \times$
X2	إجمالي المطلوبات $\div$ إجمالي الموجودات (Leverage)	5.7	$\times \times \times$
X3	الموجودات المتداولة $\div$ المطلوبات المتداولة (Current Ratio)	0.004	$\times \times \times$
الثابت	---	-4.3	---
الإجمالي	---	---	$\times \times \times$

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معادلة Zmijewski (1984).

يعمل نموذج (Zmijewski) على تقدير احتمالية التعثر المالي للمصرف من خلال ثلاثة تغيرات رئيسية هي (الربحية والرافعة المالية والسيولة الجارية)، وفق معادلة تركز على أوزان محددة إحصائياً. إذ يبدأ بمعامل ثابت قدره (-4.3)، يفترض أن المصرف في أعلى درجات الاستقرار المالي ويمنح النموذج وزناً سالباً كبيراً للربحية (-4.5)، وهذا يعني أن ارتفاع العائد يسهم مباشرة في خفض الهشاشة أي خفض قيمة (X) الكلية للنموذج (علاقة عكسية). في المقابل، تعد الرافعة المالية المتغير الأكثر تأثيراً بوزن موجب قدره (+5.7)، إذ يؤدي ارتفاع المديونية إلى زيادة واضحة لخطر التعثر. أما السيولة الجارية فتدخل بوزن موجب محدود جداً (+0.004)، مما يجعل أثرها على النموذج ضعيفاً نسبياً. وتُفسر النتيجة النهائية وفق قيمة (X)، فإذا تجاوزت الصفر دلت على احتمال مرتفع للتعثر، بينما تشير القيم السالبة إلى وضع مالي أكثر ثباتاً واستقراراً مالياً.

جدول (2): قيمة (X) لنموذج (Zmijewski) وعلاقتها بالهشاشة المالية.

قيمة (X)	مستوى الهشاشة	التفسير
$X > 0$	هشاشة مرتفعة	يدل على احتمال تعثر مالي نتيجة ضعف الربحية وارتفاع المديونية.
$X < 0$	هشاشة منخفضة	يشير إلى وضع مالي مستقر وانخفاض مخاطر التعثر.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معادلة Zmijewski (1984).

المبحث الثالث: الجانب العملي

1. المصارف عينة الدراسة

جدول (3): المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال التأسيسي	راس المال الحالي	عدد الفروع
1	مصرف بغداد	18/2/1992	100,000,000	400,000,000,000	34

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال التأسيسي	راس المال الحالي	عدد الفروع
2	مصرف الاستثمار العراقي	13/07/1993	100,000,000	250,000,000,000	15
3	المصرف الأهلي العراقي	28/5/1993	400,000,000	400,000,000,000	34
4	مصرف الائتمان العراقي	28/7/1998	200,000,000	250,000,000,000	3
5	مصرف الخليج التجاري	20/10/1999	600,000,000	300,000,000,000	20
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	23/08/2001	1,000,000,000	252,000,000,000	11
7	مصرف الاتحاد العراقي	23/09/2002	1,500,000,000	252,000,000,000	12
8	مصرف اشور الدولي للاستثمار	25/4/2005	2,500,000,000	250,000,000,000	11
9	مصرف اربيل	20/4/2009	50,000,000,000	265,000,000,000	4
10	مصرف التنمية الدولي	11/1/2011	100,000,000,000	400,000,000,000	30

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف المبحوثة.

2. **اجراء المفاضلة بين المصارف عينة الدراسة** لإجراء مفاضلة علمية دقيقة لمستوى القدرة المالية بين المصارف عينة الدراسة، وبالاتفاق مع دراسة (Boubaker, et. Al, 2025: 60)، يتطلب بناء مؤشر مركب يعتمد على الوسط الحسابي لمؤشرات القدرة المالية، على أن تُحدد أوزانه وفقاً لنوعية البيانات المستخدمة، لا بشكل اعتباطي أو مسبق. هذا المؤشر يتيح مقارنة مستوى القدرة المالية بين المصارف بشكل علمي دقيق، إذ يعد المصرف الذي يحقق وسطاً مركباً مقداره ($CMA=1$) مصرفاً قوياً، ويصنف متوسط القدرة عند حدود ($CMA=0.5$)، بينما يُعد ضعيف القدرة إذا انخفض عن

ذلك، أما القيم التي تتجاوز الواحد الصحيح فتشير إلى قدرة مالية مرتفعة. وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (4): مستويات القدرة المالية للمصارف خلال المدة (2015-2024).

المؤشر	كفاية رأس المال	تغطية السيولة	هامش سعر الفائدة	الائتمان المصرفي	الوسط المركب	مستوى القدرة
المصرف	CAR	LCR	NIM	LDR	CMA	FCL
مصرف بغداد	0.422	0.862	0.032	0.353	0.417	ضعيف
مصرف الاستثمار العراقي	1.145	1.204	-0.007	0.841	0.796	جيد
المصرف الأهلي العراقي	0.518	1.232	0.041	0.626	0.604	متوسط
مصرف الائتمان العراقي	1.775	1.489	0.111	0.821	1.049	مرتفع
مصرف الخليج التجاري	0.749	0.971	0.028	0.634	0.596	متوسط
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.824	1.586	0.006	1.245	0.915	جيد جدا
مصرف الاتحاد العراقي	0.559	0.600	0.002	3.373	1.134	مرتفع جدا
مصرف آشور الدولي	0.864	2.724	0.019	0.538	1.036	مرتفع
مصرف أربيل	1.451	1.723	0.050	1.650	1.219	مرتفع جدا
مصرف التنمية الدولي	0.444	0.823	0.045	0.729	0.510	متوسط

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات السنوية الواردة في تقارير المصارف المبحوثة. وفقا لبيانات الوسط الحسابي المركب (CMA) الواردة ضمن الجدول رقم (22) لكل مصرف، يتضح أن مصرف أربيل يتصدر الترتيب محققا أعلى وسط مركب بلغ (121.9%)، وهذا يعكس قدرة مالية مرتفعة، يليه مصرف الاتحاد العراقي محققا وسط مركب بلغ (113.4%)، ثم مصرف الائتمان العراقي مسجلا قيمة مقدارها (104.9%)، يليه مصرف آشور الدولي (103.6%)، وجميعها تقع ضمن نطاق المصارف التي تتمتع بقدرة مالية مرتفعة جداً.

ثم تليها المصارف التي حققت وسطا مركبا دون الواحد الصحيح، إذ جاء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بوسط بلغ (91.5%) ثم مصرف الاستثمار العراقي (79.6%)، وهذا يدل بوضوح على قدرة مالية جيدة لكنها لم تبلغ مستوى القدرة الكاملة. أما المصارف التي حققت قدرة مالية متوسطة فتشمل: المصرف الأهلي العراقي بوسط حسابي مركب مقداره (60.4%)، ومصرف الخليج التجاري (59.6%)، ومصرف التنمية الدولي (51.0%)، وهو ما يعكس مستوى متوسطا

من القدرة المالية يحتاج إلى معالجات مالية لتعزيز الأداء النسبي لمؤشرات القدرة. وفي المقابل، سجل مصرف بغداد أدنى وسط مركب بلغ (41.7%)، ليصنف ضمن المستوى الضعيف للقدرة المالية، وهو بحاجة إلى معالجة هيكلية فعلية وبشكل عاجل.

3. اجراء المفاضلة بين المصارف عينة الدراسة. (بالنسبة للهشاشة المالية):

جدول (5): نتائج معادلة نموذج (Zmijewski) خلال المدة (2024-2015)

السنة	المصرف	بغداد	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	الخليج	الموصل	الاتحاد	أشور	أربيل	التنمية
Bank1	Bank2	Bank3	Bank4	Bank5	Bank6	Bank7	Bank8	Bank9	Bank10		
2015	0.374	-1.632	-1.153	-1.480	-0.885	-2.593	-0.941	-2.113	1.317	-0.648	
2016	-0.014	-1.529	-1.606	-2.040	-0.885	-2.076	-0.971	-2.605	1.331	-1.081	
2017	-0.010	-1.436	-1.308	-2.424	-1.656	-2.410	-1.115	-2.785	-1.906	-1.041	
2018	0.023	-1.276	-1.319	-2.230	-1.696	-2.316	-1.303	-1.909	-1.549	-0.923	
2019	-0.001	-1.409	-0.968	-1.788	-1.743	-2.360	-1.727	-2.185	-1.530	-0.621	
2020	0.223	-1.275	-0.653	-1.738	-2.019	-2.474	-1.662	-2.022	-1.539	-0.157	
2021	0.506	-0.901	0.352	-2.083	-1.771	-0.619	-1.664	-1.263	-1.738	0.225	
2022	0.110	-0.788	0.568	-2.727	-1.731	-0.608	-1.523	-0.821	-1.641	0.385	
2023	0.167	-0.631	0.468	-1.968	-1.835	-0.660	-1.591	-1.050	-2.240	0.504	
2024	-0.154	-1.133	0.412	-2.689	-1.956	-0.695	-1.761	-1.496	-2.374	0.257	
الوسط الحسابي لـ (X)	0.122	-1.201	-0.521	-2.117	-1.618	-1.681	-1.426	-1.825	-1.187	-0.310	
مستوى الهشاشة	هش	مقبول	ضعيف	عالي	مستقر	مستقر	مقبول	مستقر	مقبول	استقرار	استقرار
										ضعيف	مقبول

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات السنوية الواردة في تقارير المصارف المبحوثة. تظهر نتائج المفاضلة للبيانات الواردة في الجدول رقم (5)، وبالاستناد إلى متوسط قيمة (X) لنموذج (Zmijewski) وخلال المدة (2024-2015)، تبايناً واضحاً في مستويات الهشاشة والاستقرار المالي بين مصارف المبحوثة، إذ حقق مصرف الائتمان العراقي أفضل مستوى استقرار، بوسط حسابي مقداره (211.7%) وهو الأدنى من إذ القيمة والأعلى استقرار، وهذا يدل على قدرة مالية مرتفعة واحتمالية تعثر مالي منخفضة وفقاً لنموذج القياس. يليه مصرف أشور ومصرف الموصل إذ سجلا قيم سالبة للوسط الحسابي مقدارهما (182.5%) و(168.1%)، وهي مستويات تعكس استقراراً مالياً جيداً مقارنة بباقي المصارف. وفي المقابل، سجلت مصارف أخرى مستوى استقرار متوسط، مثل مصرف الخليج التجاري، إذ سجل وسطاً سالباً بلغ (161.8%)، ثم مصرف الاتحاد العراقي بوسط بلغ (142.6%)، إلى جانب مصرف الاستثمار العراقي ومصرف أربيل

بوسطين (120.1%-) و(118.71%)، وتشير هذه القيم إلى مستوى استقرار مقبول، يحتاج إلى بذل الجهود المالية والمعرفية من أجل تعزيزه ومنع الاقتراب من حالات الضعف المحتملة. أما المصرف الأهلي العراقي فسجل وسط حسابي بلغ (52.1%-)، ومصرف التنمية الدولي مسجلاً وسط (31.0%-)، وهما الأقرب إلى الصفر، بالتالي هذا يعكس حساسية أعلى للمخاطر وتراجع واضح في هامش الأمان، وبذلك يصبح وضعهما هشاً نسبياً عند تغير أي مؤشر نحو الأسوأ، مثل تراجع معدل الربحية أو زيادة نسبة المديونية أو ضعف السيولة. أما مصرف بغداد فسجل وسطاً موجباً بلغ (12.2%) وهو الأعلى ضمن عينة الدراسة، ما يشير إلى مستوى هشاشة مرتفع وفق النموذج وهو في حالة خطرة جداً، بما يستلزم تعزيز مستويات الربحية وتحسين إدارة السيولة وترشيد عمليات الرفع المالي، وذلك لخفض مخاطر التعثر التي يعاني منها المصرف ومن دخوله حالة الإفلاس والانهيار.

4. اجراء المفاضلة على المستوى الكلي بين القدرة المالية والهشاشة المالية المقاسة وفق نموذج (Zmijewski): لضمان مفاضلة كمية دقيقة بين مستوى القدرة المالية (FCL) ومستوى الهشاشة المالية (FFL)، اعتمدت الرسالة معيارين كليين متسقين مع منهجية القياس؛ إذ تم تحديد مستوى القدرة المالية استناداً إلى الوسط الحسابي المركب (CMA) لمؤشرات القدرة المالية، بينما تم تحديد مستوى الهشاشة المالية وفق نموذج (Zmijewski) استناداً إلى الوسط الحسابي لقيمة (X) بوصفها النتيجة النهائية للنموذج، وبذلك تحققت قابلية المقارنة على المستوى الكلي بين المصارف عينة الدراسة.

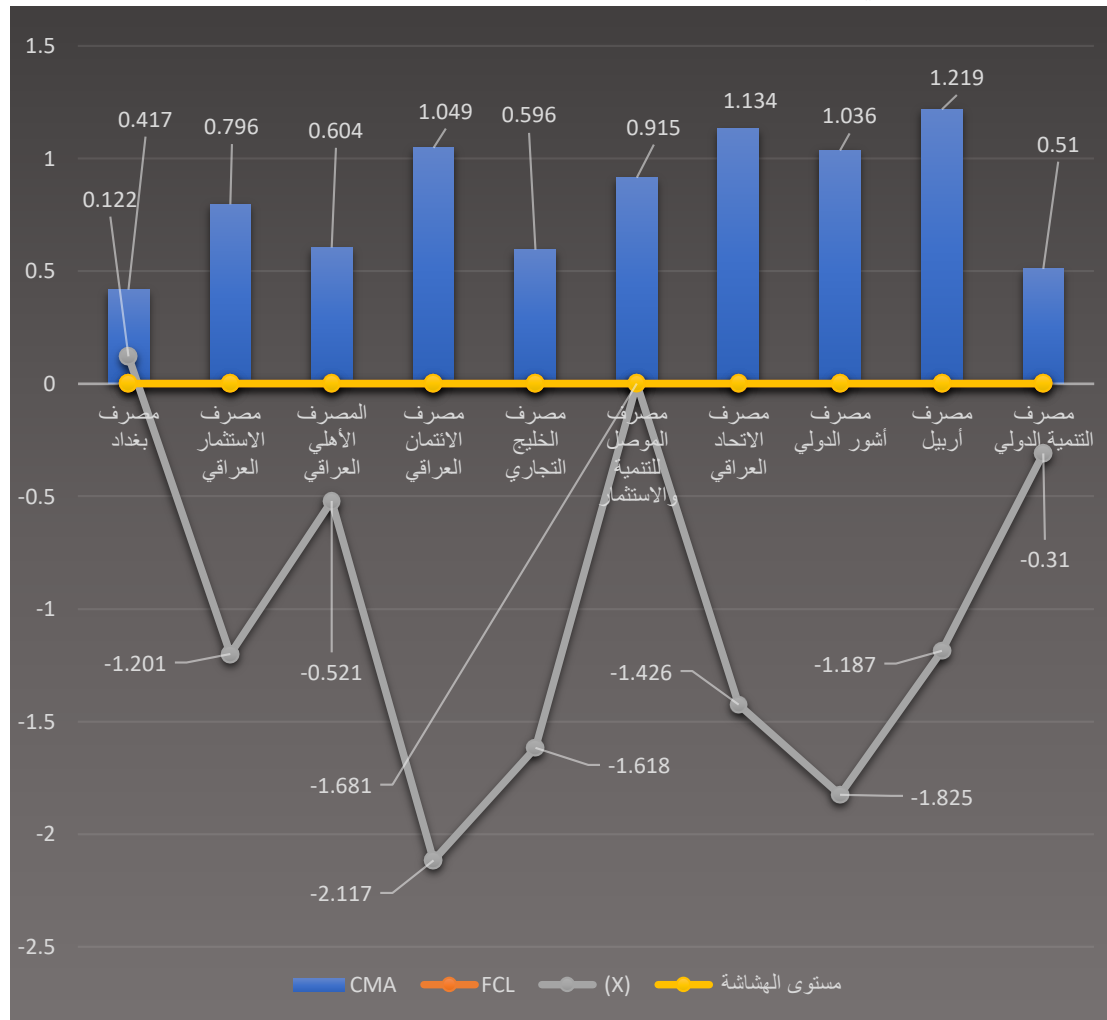
جدول (6): مستويات القدرة المالية والهشاشة المالية للمصارف.

ت	القيمة المصرف	الوسط المركب CMA	مستوى القدرة FCL	متوسط قيمة (X)	مستوى الهشاشة او الاستقرار
1	مصرف بغداد	0.417	ضعيف	0.122	هش
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.796	جيد	-1.201	استقرار مقبول
3	المصرف الأهلي العراقي	0.604	متوسط	-0.521	استقرار ضعيف
4	مصرف الائتمان العراقي	1.049	مرتفع	-2.117	استقرار مرتفع
5	مصرف الخليج التجاري	0.596	متوسط	-1.618	مستقر
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.915	جيد جداً	-1.681	مستقر
7	مصرف الاتحاد العراقي	1.134	مرتفع جداً	-1.426	استقرار مقبول
8	مصرف آشور الدولي	1.036	مرتفع	-1.825	مستقر
9	مصرف أربيل	1.219	مرتفع جداً	-1.187	استقرار مقبول
10	مصرف التنمية الدولي	0.510	متوسط	-0.310	استقرار ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات السنوية الواردة في تقارير المصارف عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (34)، والشكل رقم (1)، نتائج المفاضلة على المستوى الكلي بين المصارف عينة الدراسة، إذ جرى تحديد مستوى القدرة المالية بالاعتماد على الوسط الحسابي المركب (CMA)، في حين جرى تحديد مستوى (الهشاشة، الاستقرار) بالاعتماد على الوسط

الحسابي لقيمة (X) وفق نموذج (Zmijewski). واستناداً إلى ذلك، اتسم مصرف بغداد بقدرة مالية ضعيفة يقابلها هشاشة مالية مرتفعة، أما مصرف الاستثمار العراقي فأظهر قدرة مالية جيدة يقابلها استقرار مقبول، في حين اتسم المصرف الأهلي العراقي بقدرة مالية متوسطة يقابلها استقرار ضعيف. كما أظهر مصرف الائتمان العراقي قدرة مالية مرتفعة يقابلها استقرار مرتفع، بينما اتسم مصرف الخليج التجاري بقدرة مالية متوسطة يقابلها استقرار، تلاه مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بقدرة مالية جيدة جداً يقابلها استقرار، وتمتع مصرف الاتحاد العراقي بقدرة مالية مرتفعة جداً يقابلها استقرار مقبول، كما أظهر مصرف أشور الدولي أنه يتمتع بقدرة مالية مرتفعة يقابلها استقرار، وكذلك الحال لمصرف أربيل الذي أظهر قدرة مالية مرتفعة جداً يقابلها استقرار مقبول، في حين اتسم مصرف التنمية الدولي بقدرة مالية متوسطة يقابلها استقرار ضعيف.



شكل (3): العلاقة الكلية بين القدرة المالية والهشاشة المالية للمصارف (2015-2024)
المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج معادلة نموذج (Zmijewski)، للمصارف عينة الدراسة.

5. تحليل أثر القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية على المستوى الكلي: لتقدير أثر القدرة المالية في الحد من الهشاشة المالية ضمن العينة اللوحية وفي الأجل الطويل والقصير، وبالاتفاق مع دراسة (Sha'ban, et. Al, 2023: 32)، تم اعتماد تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لبناء مؤشرين

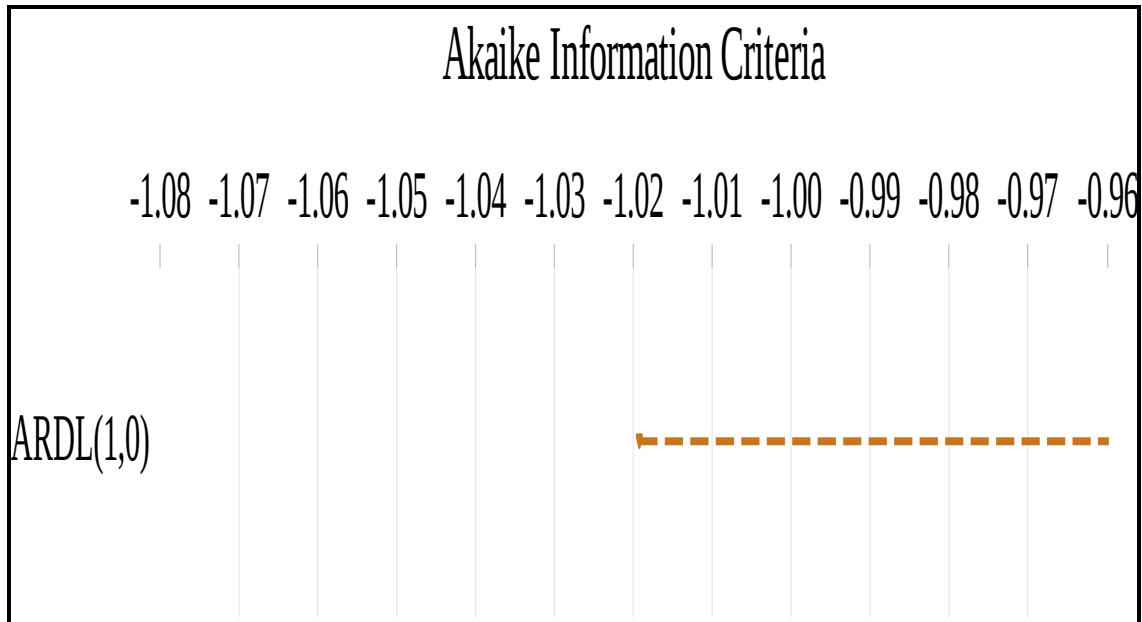
مركبين يشتقان من المتغيرات الفرعية، بشكل يعكس البعد المشترك لمتغيرات الدراسة، هما مؤشر القدرة المالية (FCI) بوصفه متغيراً مستقلاً مركباً، ومؤشر الهشاشة المالية (FFI) بوصفه متغيراً تابعاً مركباً. وبعد بناء المؤشرين، جرى تقدير العلاقة ضمن إطار نموذج (Panel ARDL) وفق أسلوب تقدير (1,0) PMG، مع التركيز على معاملات الأجل الطويل لتحديد اتجاه الأثر ودلالته الإحصائية، وبما ينسجم مع تباين تحقق العلاقة طويلة الأجل بين المصارف.

أ. اختبار عدد فترات الإبطاء وفقاً لمعيار (Akaike):

جدول (7): نتائج اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني وفقاً لمعيار (Akaike)

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: FFI, Y(-1)					
Sample: 2015 2024					
النموذج Model	لو غاريتم- دالة الاحتمال LogL	معيار أكايك AIC*	معيار بايز BIC	معيار حنان- كوين HQ	مواصفات النموذج Specification
1	57.8645	-1.0192	-0.6859	-0.8848	57.8645

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews. V13).



شكل (2): عدد فترات الإبطاء الزمني وفقاً لمعيار (Akaike).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews. V13).

تشير نتائج الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) لاختبار عدد فترات الإبطاء وفق معيار (Akaike) إلى أن نموذج Panel ARDL (1,0) هو الأنسب لتقدير أثر القدرة المالية في مؤشر الهشاشة المالية المركب (FFI (Y)، لكونه حقق أدنى قيمة لمعيار أكايك ضمن جدول المفاضلة بلغت (AIC = -1.0192).

ب. اختبار الحدود- Bound Test:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الحدود للقدرة المالية FCI(X) وعلاقتها بالهشاشة المالية FFI(Y).

Bounds Test						
Null hypothesis: No levels relationship						
Number of cointegrating variables: 10						
Number of cointegrating variables: 1						
Trend type: Rest. constant (Case 2)						
التسلسل Seq	المقطع العرضي Cross-Section		عدد المشاهدات Obs.		قيمة F- Statistic	
1	بغداد - Bank01		10		1.6275	
2	الاستثمار - Bank02		10		9.8263	
3	الاهلي - Bank03		10		3.8032	
4	الائتمان - Bank04		10		4.1100	
5	الخليج - Bank05		10		1.8190	
6	الموصل - Bank06		10		1.2643	
7	الاتحاد - Bank07		10		5.3040	
8	اشور - Bank08		10		1.5442	
9	اربيل - Bank09		10		9.2246	
10	التنمية - Bank10		10		1.3065	
القيم الحرجة لاختبار الحدود Bounds Critical Values						
مستوى المعنوية Ratio	10%		5%		1%	
حجم العينة	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
تقاربي Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews. V13).

وفقاً لبيانات الجدول رقم (8) أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك، وبالاستناد إلى الحد الأدنى (4.090)، والحد الأعلى (4.663) عند مستوى معنوية (5%)، أن علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين مؤشر القدرة المالية المركب FCI(X)، وبين مؤشر الهشاشة المالية المركب FFI(Y)، قد تحققت لدى جزء من وحدات العينة دون أخرى. إذ سجل مصرف بغداد قيمة (F-Statistic) محتسبة مقدارها (1.6275) وهي أقل من الحد الأدنى (4.090) عند مستوى (5%)، وعليه تقبل فرضية عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل. في حين سجل مصرف الاستثمار العراقي قيمة محتسبة لـ (F-Statistic) مقدارها (9.8263) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.663)،

وبذلك ترفض فرضية العدم بما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل. أما المصرف الأهلي العراقي فقد بلغت قيمة (F-Statistic) المحتسبة له (3.8032) وهي أقل من الحد الأدنى عند مستوى معنوية (5%)، ولكنها أعلى من الحد الأعلى عند مستوى معنوية (10%) وهنا نرفض الفرض العدمي أي توجد علاقة تكامل مشترك تعكس علاقة توازنه طويلة الأجل. في حين سجل مصرف الائتمان العراقي قيمة (F-Statistic) محتسبة (4.1100) وهي أعلى من الحد الأدنى وأقل من الحد الأعلى عند (5%)، وعند هذا المستوى لا يمكن اتخاذ قرار حاسم، إلا أنه عند المفاضلة عند مستوى معنوية (10%) نجد أن قيمة (F-Statistic) المحتسبة تتجاوز الحد الأعلى البالغ (3.797)، وعليه تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل. كما سجل مصرف الخليج التجاري قيمة (1.8190) ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار (1.2643)، وهما أدنى من الحد الأدنى، وعليه تقبل فرضية العدم. كما سجل مصرف الاتحاد العراقي قيمة (5.3040) وهي أعلى من الحد الأعلى عند (5%)، وبذلك تُرفض فرضية العدم ويتحقق التكامل المشترك طويل الأجل. أما مصرف اشور الدولي للاستثمار فقد سجل قيمة (1.5442) وهي أدنى من الحد الأدنى، وعليه تُقبل فرضية العدم. في حين سجل مصرف اربيل قيمة (9.2246) وهي أعلى من الحد الأعلى عند (5%)، وبذلك ترفض فرضية العدم ويتحقق التكامل المشترك طويل الأجل. أما فيما يخص مصرف التنمية الدولي فبلغت قيمة (F-Statistic) المحتسبة له (1.3065) وهي أدنى من الحد الأدنى، وعليه تُقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل.

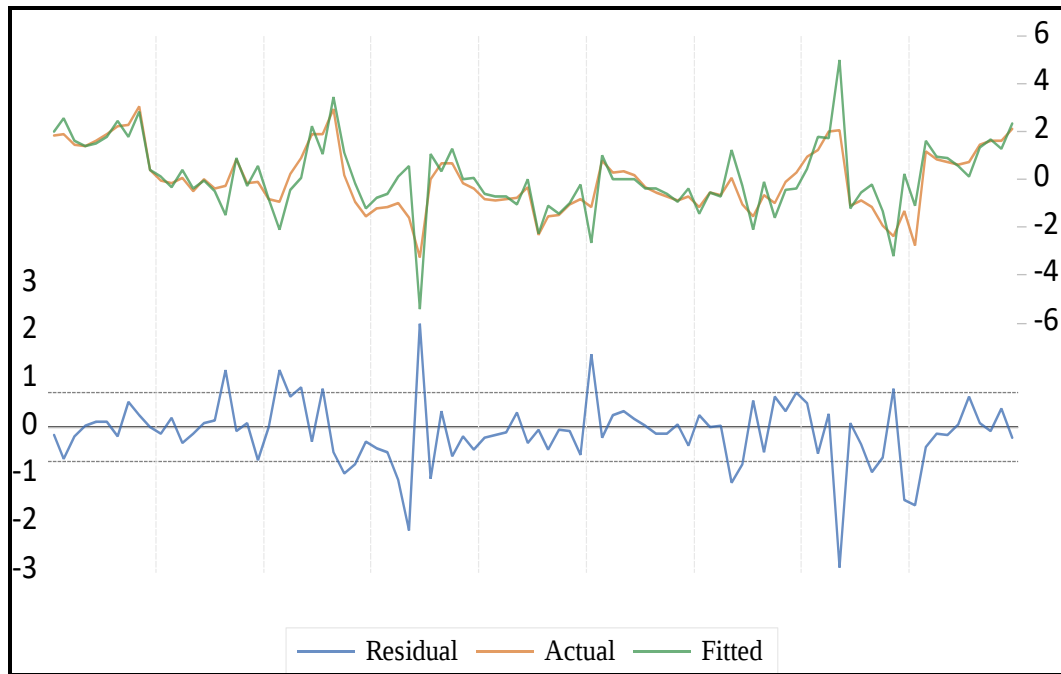
ج. قياس وتحليل أثر القدرة المالية $FCI(X)$ على الهشاشة المالية $FFI(Y)$:

جدول (9): نتائج قياس وتحليل أثر القدرة المالية $FCI(X)$ على الهشاشة المالية $FFI(Y)$.

Dependent Variable: D, $FFI(Y)$				
Method: ARDL				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 1				
Selected model: PMG (1,0)				
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t-Statistic	الاحتمالية Prob.
معاملات الأجل الطويل المجمعة Long-run (Pooled) Coefficients				
$FCI(X)$	-0.2335	0.0413	-5.6507	0.0000
C	-0.1913	0.0794	-2.4079	0.0181
معاملات الأجل القصير لمجموعة المتوسطات Short-run (Mean-Group) Coefficients				
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t-Statistic	الاحتمالية Prob.
معامل تصحيح الخطأ COINTEQ	-0.3669	0.1754	-2.0920	0.0393
لوغاريتم دالة الاحتمال Log-Likelihood	-65.8604			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews. V13).

بالاستناد إلى نتائج تقدير نموذج (Panel ARDL-PMG, ECM) الواردة ضمن الجدول رقم (9)، فإنها تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين مؤشر القدرة المالية المركب $FCI(X)$ والهشاشة المالية $FFI(Y)$ ، إذ جاء معامل FCI في الأجل الطويل سالباً ومعنوياً بمقدار (-0.2335) وبقيمة $(t\text{-Statistic})$ مقدارها (-5.6507) عند مستوى معنوية (0.0000) ، وهذا يعني أن تحسّن القدرة المالية يخفض الهشاشة المالية على وفق اتجاه القياس المعتمد للمؤشر. كما إن معامل تصحيح الخطأ $(COINTEQ)$ جاء سالباً ومعنوياً بمقدار (-0.3669) عند مستوى معنوية (0.0393) ، وبقيمة $(t\text{-Statistic})$ بلغت (-2.0920) ، وهذا دليل على وجود آلية تصحيح للاختلالات قصيرة الأجل نحو التوازن طويل الأجل وبمعدل تصحيح سنوي قدره (36.69%) ، وهو ما يعكس عودة تدريجية إلى المسار التوازني.



الشكل رقم (3): القيم الفعلية والمقدرة والبواقي.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews. V13).
يظهر الشكل رقم (3)، تقارب ملحوظ بين القيم الفعلية والقيم المقدرة خلال المدة، وهذا يعكس مواءمة النموذج وقدرته على تتبع حركة مؤشر للهشاشة المالية المركب $FFI(Y)$. كما إن تركز البواقي حول الصفر ضمن حدود ضيقة ومن دون انحراف مستمر باتجاه ثابت، يدل على استقرار عملية التقدير وغياب الانحرافات الدائم، وإن التذبذبات المحدودة في بعض الفترات قد ترتبط بمؤثرات ظرفية أو بتغيرات مؤقتة في بيئة التشغيل المصرفي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت الدراسة بأن قياس الهشاشة المالية وفق نموذج (Zmijewski) يعد أداة إنذار مبكر داعمة لإدارة المخاطر المصرفية، لأنه يقدم قراءة كمية لاتجاهات الضعف المالي ويفصل بين الاستقرار النسبي والاقتراب من منطقة الخطر، بشكل يعزز قرارات التدخل الوقائي من قبل الادارة قبل تفاقم أي أزمة مالية.

2. أكدت نتائج التحليل المالي أن السيولة المرتفعة تمثل هامش أمان قصير الأجل، غير أن أثرها في خفض الهشاشة يبقى محدوداً ما لم تدار وفق سياسات مالية تحقق عائداً مستداماً وتدعم سلامة المحفظة الائتمانية، مع ضرورة ضبط مزيج التمويل بشكل يحافظ على كفاءة رأس المال ويعزز الاستقرار المالي.

3. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن مؤشرات القدرة المالية (كفاية رأس المال، تغطية السيولة، هامش الفائدة الصافي، الائتمان المصرفي) تمثل إطاراً تشخيصياً لقوة المركز المالي والمفاضلة بين المصارف داخل العينة، وأن مستوى القدرة يتحدد بتكامل المؤشرات والاستقرار عبر الزمن لا بمؤشر منفرد.

4. على المستوى الكلي، أظهرت نتائج نموذج (Panel ARDL-PMG) أن مؤشرات القدرة المالية (FCI) تؤثر عكسياً في الهشاشة المالية (FFI) في الأجل الطويل، وأكد معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) إن أي انحراف قصير الأجل يكمن أن يصحح تدريجياً ويعود إلى مسار التوازن طويل الأجل، وعليه فإن تعزيز القدرة المالية بشكل منضبط يسهم في خفض الهشاشة المالية لدى المصارف المبحوثة.

5. أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين مؤشرات القدرة المالية والهشاشة المالية لم تتحقق لدى المصارف كافة، بل تحققت لدى جزء من وحدات العينة دون أخرى، مما يعكس اختلاف السياسات المالية المتبعة لدى المصارف المبحوثة.

ثانياً. التوصيات:

1. اعتماد نظام إنذار مبكر يعمل بشكل دائم لقياس الهشاشة المالية باستخدام نموذج (Zmijewski) وربطه بمؤشرات القدرة المالية، بما يتيح قراءة كمية لاتجاهات الضعف المالي وأسبابها والتمييز بين الاستقرار النسبي والاقتراب من منطقة الخطر، ورفع مستوى التدخل الوقائي قبل تفاقم الأزمات.

2. تبني سياسات مالية متوازنة تربط إدارة السيولة بتحقيق عائد مستدام وتضمن سلامة المحفظة الائتمانية، عبر ضبط مستويات الموجودات السائلة بشكل ينسجم مع الالتزامات المترتبة دون تعطيل الموارد عن التوظيف المنتج، مع بناء سيناريوهات ضغط السيولة وضبط مزيج التمويل لكي يحافظ على كفاءة رأس المال ويدعم الاستقرار.

3. تفعيل دور مؤشرات القدرة المالية (كفاية رأس المال، تغطية السيولة، هامش الفائدة الصافي، الائتمان المصرفي) كإطار تشخيصي متكامل في التدقيق الداخلي والمقارنة المرجعية بين المصارف، مع اعتماد لوحة متابعة تربط المؤشرات معاً وتراقب استقرارها عبر الزمن لتحديد قوة المركز المالي بعيداً عن الاعتماد على مؤشر منفرد.

4. دمج مؤشر القدرة المالية (FCI) ضمن عمليات التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل كأداة لخفض الهشاشة (FFI)، عبر تعزيز مكوناته بصورة منضبطة، واعتماد آليات متابعة تضمن تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل تدريجياً بشكل ينسجم مع مسار التوازن طويل الأجل.

5. وضع سياسات مالية مناسبة لتعزيز القدرة المالية لكل مصرف بشكل منفصل، استناداً إلى نتائج مؤشرات ذلك المصرف ونتائج علاقة الأجل الطويل، وبما أن التكامل المشترك تحقق لدى بعض المصارف دون غيرها، لذا يتم اختيار الأدوات واتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مصرف على حدة، وذلك لضمان فاعلية عمليات المعالجة وتجنب تعميم سياسات معينة قد لا تلائم جميع المصارف.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

1. التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2024.
2. التقرير الإحصائي الصادر عن البنك المركزي العراقي لعام (2024) المنشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
3. حسون، هالة عيدان، وخلف، وحيدة جبر. (2022). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط. مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (3)، العدد (1). كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
4. عبد النبي، أسيل مجيد، الحسني، أحمد حمدي. (2024). دور التكنولوجيا المالية في الحد من آثار الهشاشة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2022). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 22(82)، 59-79.
5. العزاني، أحمد أمين. (2024). تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية. مجلة جامعة البصرة. اليمن.
6. علي، حيدر حمودي، وعباس، رضا أحمد. (2022). أثر الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية – دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2020). المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (12)، العدد (4).
7. العمرأوي، هاني أحمد السيد عبدالله. (2023). دراسة أثر معياري نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك. مجلة البحوث الإدارية، المجلد (41)، العدد (4). مصر.
8. عوض، فهد فرحان. (2021). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (56)، ص 1-25.
9. مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزبوق، رامي أكرم. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (2). سوريا.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Azzabi, A., & Lahrichi, Y. (2023). Bank performance determinants: State of the art and future research avenues. *New Challenges in Accounting and Finance*, 9, 26–41.
2. Birkenmaier, J., Rothwell, D., & Agar, M. (2022). How is consumer financial capability measured? *Journal of Family and Economic Issues*, 43(4), 654–666.
3. Boubaker, S., Ngo, T., Samitas, A., & Tripe, D. (2025). An MCDA composite index of bank stability using CAMELS ratios and shannon entropy. *Annals of Operations Research*, 353(1), 353–376.
4. Breckenfelder, J., & Ivashina, V. (2023). Bank balance sheet constraints and mutual fund fragility [Working paper]. European Central Bank.
5. Chawwa, T. (2021). Impact of reserve requirement and liquidity coverage ratio: A DSGE model for Indonesia. *Economic Analysis and Policy*, 71, 321–341.

6. Hariyani, D. S., & Sujianto, A. (2018). Analisis perbandingan model Altman, model Springate, dan model Zmijewski dalam memprediksi kebangkrutan bank syariah di Indonesia. *Inventory: Jurnal Akuntansi*, 1(2), 13–23.
7. Hasman, A., & Samartín, M. (2023). Government intervention, linkages and financial fragility. *Economic Modelling*, 126, 106429.
8. Karadayi, N. (2023). The effect of loan to deposit ratio (LDR), interest income ratio, and non-interest income ratio on average return on equity (ROE). *American Journal of Humanities and Social Sciences Research*, 7(2), 29–38.
9. Khan, H. H., Ahmad, R. B., & Chan, S. G. (2018). Market structure, bank conduct and bank performance: Evidence from ASEAN. *Journal of Policy Modeling*, 40(5), 934–958.
10. Kryvoshlyk, O., Kovalenko, T., & Melnyk, A. (2024). Financial capacity as a determinant of strategic stability in enterprises. *International Journal of Financial Research*, 15(2), 60–72.
11. Nourallah, M., Öhman, P., & Hamati, S. (2024). Financial technology and financial capability: Study of the European Union. *Global Finance Journal*, 62, 101008.
12. Porcellacchia, D., & Sheedy, K. D. (2023). Financial fragility and the transmission of shocks in banking systems. *Journal of Financial Stability*, 64, 100–118.
13. Scott, J., DeVaney, S. A., & Chien, Y. W. (2018). Financial capability: An expanded construct for financial health. *Journal of Family and Economic Issues*, 39(3), 389–406.